الصباح الاقتصادية
12
العدد 2361 - السنة الثامنة
الإثنين غرة ربيع الاخر 1437 - الموافق 11 يناير 2016
Monday 11 January 2016 - No.2361 - 8th Year

متأثرة بالأداء السلبي للأسواق العالمية والنفط

مؤشرات البورصة «تهبط» بسبب عمليات بيعية على أسهم قيادية

واصلت البورصة الكويتية الهبوط، أمس الأحد، وذلك للجلسة الرابعة على التوالي، جراء عمليات بيعية على أسهم قيادية متأثرة بالأداء السلبي للأسواق العالمية والنفط وزيادة المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي، بحسب محللين.

وانخفض المؤشر العام السعري 1.03% إلى 5418.53 نقطة، خاسرا 56.6 نقطة.

وتراجع المؤشر الوزني 1.44% خاسرا 5.35 نقطة، بالغا 366.70 نقطة. وهبط مؤشر كويت 15 نحو 1.7% بخسارة 15.09 نقطة إلى 861.36 نقطة.

قال المحلل الفني لحركة أسواق المال، محمد العنزي، «التوقعات بهبوط النفط إلى مستويات تقترب من 20 دولار مع التقلبات السياسية بالمنطقة يدفع المتعاملين بأسواق الخليج حاليا للبيع لحين استقرار الأوضاع».

وقال العنزي من الأفضل في الوقت الحالي التسييل والانتظار لحين اتضاح الرؤية والحفاظ بـ 50% من السيولة بالمحافظ أولى من المخاطرة به في تلك الظروف.

ومن الناحية الفنية، قال المحلل الفني لأسواق المال، نواف العون «إن المرجح أن يواصل المؤشر العام الهبوط إلى 5455 ثم إلى 5438 نقطة، مشيرا إلى أنه سيتخلل الهبوط إلى هذا الهدف موجات ارتدادية».

وتراجعت أسعار النفط، يوم الجمعة، لليوم الخامس الأول على التوالي وأنهت الأسبوع على خسارة 10%.

وقال محمد المصيبيح، رئيس المجموعة المحاسبية في شركة الصالحية العقارية الكويتية، من الممكن أن تأخذ بورصة الكويت دفعة إيجابية خلال الأيام المقبلة مع بدء ظهور النتائج السنوية وخصوصا الشركات القيادية والبنوك.

وتراجعت أحجام التداولات 33.2% خلال الجلسة حيث بلغت 82.06 مليون سهم، مقارنة بـ 122.9 مليون سهم خلال تعاملات الخميس.

كما انخفضت قيم التداولات 8.6% حيث بلغت 16.39 مليون دينار، مقابل 17.93 مليون دينار خلال الجلسة الماضية.

وسيطر التراجعات على معظم قطاعات السوق على رأسهم قطاع المواد الأساسية 1.71%، والبنوك 1.72%، بينما ارتفع قطاعا تكنولوجيا و سلع استهلاكية 1.89% و0.23% على التوالي.

وحقق سهم بيت التمويل الكويتي أكثر نشاطا من حيث أحجام وقيم التداولات من خلال 12.59 مليون سهم بقيمة 6.17 مليون دينار.

كان مؤشر السوق السعري قد تراجع 1.60% خلال تعاملات الخميس، عقب تخليه عن 88.82 نقطة متدنيا إلى مستوى 5475.15 نقطة.

مؤشرات «حمراء» للبورصة

اتحاد الصناعات يؤكد ضرورة تشجيع القطاعات الإنتاجية لتحقيق أرباح ثابتة للدولة

البقشي: حملة «فارس المستقبل» هدفها التأكيد على أهمية الصناعة الوطنية

أكدت المدير العام لاتحاد الصناعات الكويتية هدى البقشي أهمية تشجيع القطاعات الانتاجية في البلاد وعلى رأسها القطاع الصناعي كونه يعد المستقبل الحقيقي القادر على تحقيق أرباح تشغيلية آمنة وثابتة للدولة الذي يطمح إليه كل مواطن.

وأضافت البقشي بمناسبة اطلاق الاتحاد المرحلة الثانية للحملة الاعلامية التوعوية (الصناعة فارس المستقبل) ان القطاع الصناعي قادر على تحقيق أرباح تشغيلية آمنة وثابتة للدولة في ظل انخفاض اسعار النفط.

واشارت الى ضرورة التوجه الى قطاع الصناعات بعدما ثبت للعالم عدم جدوى الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو النفط حيث أنه معرض للتقلبات فضلا عن انه «يعرض ميزانية الدولة الى مخاطر نتيجة تارجح الاقتصاد مع تذبذب أسعار النفط العالمية».

واوضحت ان حملة (الصناعة فارس المستقبل) هي امتداد للحملة الأولى التي أطلقها الاتحاد الصيف الماضي بعنوان (فرسان الصناعة) لافتة الى ان هدفها هو التأكيد على أهمية الصناعة الوطنية ودورها في تحقيق تقدم ورقي الشعوب اضافة الى إعطاء الصورة الحقيقية للصناعة الوطنية من خلال تسليط الضوء على المصانع الكبرى في الكويت والمنطقة.

واضافت البقشي ان الحملة تستهدف تسليط الضوء على أهمية اصدارات الصناعات التحويلية غير النفطية ودورها في تنمية الاقتصاد وتحقيق رفعة الوطن من خلال نشر عبارة (صنع في الكويت) في أهم الاسواق العالمية فضلا عن التعريف بتاريخ الصناعة الكويتية مع التركيز على نشر الوعي الصناعي وايجاد فرص عمل متزايدة للأجيال القادمة.

ولفت الى ان الحملة تسعى الى خلق إيمان حقيقي لدى جميع شرائح المجتمع حول أهمية القطاع الصناعي في ضمان مستقبل دولة الكويت مشددة على ضرورة تعزيز الثقافة الصناعية للشباب لتوعيتهم وتوضيح أهمية غرس التعليم الصناعي في نفوس الطلبة والطالبات لخلق جيل قادر على تحمل مسؤوليات الصناعة.

ونظم الاتحاد المرحلة الثانية للحملة الاعلامية التوعية (الصناعة فارس المستقبل) بالتعاون مع شركة المتحدة لصناعة الحديد وبرنامج (لوباك) وشركة الصناعات الهندسية وبناء السفن الثقيلة. يذكر ان اتحاد الصناعات الكويتية تأسس عام 1989 بهدف خدمة الصناعة والصناعيين ورعاية مصالحهم وتحسين الأداء ورفع مستواه ومؤازرة الاقتصاد الوطني اضافة الى رفع مستوى العاملين في الصناعة من النواحي الفنية وتنمية قدراتهم.

هدى البقشي

البنك يستضيف وفداً من طلاب جامعة هارفارد

فهد المخيزيم: نجاح «بيتك» ساهم بنشر «الصيرفة الإسلامية»

المخيزيم يتوسط بعض طلبة هارفارد

زار وفد من طلاب جامعة هارفارد الأمريكية بيت التمويل الكويتي «بيتك»، حيث اطلع على ملامح تجربته الناجحة، وتعرف على مبادئ الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته في مختلف المجالات، بالإضافة إلى التعرض لأبرز وأهم المفاهيم في صناعة المال المطابقة للشريعة، والخدمات والمنتجات التي توفرها، والخصوصية التي تتمتع بها، وجعلتها أكثر ملائمة وقبولا وطلبا في العديد من الأسواق حول العالم، ومحط اهتمام شركات وحكومات وأفراد، برون في الصيرفة الإسلامية، بديلا ناجحا وخيارا اقتصاديا أساسيا.

وكان في استقبال وفد طلبة هارفارد رئيس الاستراتيجية للمجموعة المهندس فهد خالد المخيزيم، الذي اكد خلال حديثه مع الوفد الزائر إن العمل المالي الإسلامي أصبح قطاعا مهما ومؤثرا في الاقتصاد العالمي، في ظل قبول كبير من مختلف الشرائح للتعامل بالمنتجات والخدمات المتوافقة للشريعة، حتى أن أنواع المعاملات ومسمياتها المختلفة مثل المرابحة والإجارة والاستصناع، والصكوك وغيرها، معروفة الان وتحظى بإقبال في التعامل من المسلمين وغير المسلمين، في الأسواق الإقليمية والدولية، مستذكرا ريادة «بيتك» ودوره المؤثر في تقديم الصورة الناجحة للبنك الإسلامي، مما يعد أيضا مفخرة للاقتصاد الكويتي.

وأشار المخيزيم إلى أبرز مرتكزات العمل في «بيتك» تقوم على التركيز في الاستثمار بمجالات الاقتصاد الحقيقي الذي يحرك مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعتمد على أصول حقيقية، ويساهم في تمويل مشاريع تخدم جهود التنمية، وإحداث نقلات حضارية في المجتمع، منوها بأن الصناعة المالية الإسلامية تعتبر الان الأكثر والأسرع نموا بين جميع الاقتصادية ومن الضروري الاستمرار في توضيح وتحديد المفاهيم المتعلقة بمجال الصيرفة الإسلامية حيث يأتي هذا اللقاء في هذا الاطار.

عمومية «تعليمية» تقر توزيع 2.9 مليون دينار نقداً

أقرت الجمعية العامة للمجموعة التعليمية القابضة «تعليمية»، المدرجة بالسوق الكويتي، توزيع 12 فلسا عن العام الماضي بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 2.9 مليون دينار.

وقال عارف الياسين، رئيس مجلس الإدارة، إن الشركة نجحت في العام الماضي بتحقيق إيرادات بواقع 12.5 مليون دينار، بارتفاع عن العام الماضي بواقع 20.5%، فيما شهد صافي الربح نموا بلغت نسبته 32.2% حيث حققت الشركة ربحا بلغ 5.6 مليون دينار.

قال يوسف العوضي نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة، إن الشركة قامت بالتخارج من الأصول غير المدرة لتحسين مركزها المالي و تسوية مديونياتها، مشيرا إلى أن الشركة لديها القدرة على تسوية ديونها الحالية والتزاماتها نحو البنوك والبالغة 14.25 مليون دينار. وتأسست المجموعة التعليمية القابضة عام 1982، فيما ادرجت بالبورصة الكويتية في عام 1993، حيث يبلغ رأسمال الشركة 24.53 مليون دينار.

«نزع الملكية»: قيمة معاملاتنا بلغت 14.6 مليون دينار في 2015

قالت إدارة نزع الملكية التابعة لوزارة المالية إن قيمة المعاملات المنتهية اجراءاتها في عام 2015 بلغت نحو 14,77 مليون دينار كويتي (الدولار يساوي 0,303 دينار كويتي) لعدد 50 معاملة.

وقال مدير الإدارة فهد الشعلة في تصريح صحافي ان الإدارة اصدرت تقريرها الاحصائي السنوي الذي اشتمل على انجازات الادارة خلال العام الماضي حيث قامت لجنة نزع الملكية بعقد ثلاثة اجتماعات في 2015.

واضاف الشعلة انه تم نزع ملكية 27 وحدة سكنية بمجمع الصوابر السكني في عام 2015 ومجموعة عقارات في مناطق مختلفة كما عقدت لجنة التثمين 9 اجتماعات لعدد 34 معاملة في حين عقدت لجنة الاعتراضات ستة اجتماعات نظرت خلالها في 28 اعتراضا.

وذكر ان عدد شهادات (لمن يهمه الامر) التي تم استخراجها بناء على طلب الجهات الحكومية بلغ 17821 شهادة بينما بلغت المعاملات الواردة والصادرة خلال هذا العام 21626 معاملة.

واوضح ان الادارة دشنت خلال العام الماضي الموقع الالكتروني للادارة مبينا ان التقرير الاحصائي احتوى على كل البيانات الاحصائية للادارات المختلفة والمراقبات التابعة لادارة نزع الملكية.

واشار الى ان التقرير تضمن ايضا البيان المالي لميزانية الاستملاكات لكل المعاملات اضافة الى اعمال واجتماعات اللجان العاملة بالادارة (لجنة نزع الملكية ولجنة التثمين الرسمية ولجنة الاعتراضات).

يذكر أن إدارة نزع الملكية تهدف إلى نزع ملكية العقارات والاراضي والاستيلاء عليها مؤقتا للمنفعة العامة بناء على قرارات صادرة عن مجلس الوزراء والمجلس البلدي وتحديد المخصصات المالية للتعويضات المقررة.

3.8 ملايين دينار.. أرباح «المجموعة البترولية» في 2015

قالت شركة المجموعة البترولية المستقلة «بترولية»، إن النتائج المالية الأولية لعام 2015 اظهرت تحقيق صافي ربح بلغ 3.8 مليون دينار، مقابل 3.7 مليون دينار لعام 2014 بارتفاع في أرباح الشركة بلغ 2.7%.

وبلغت ربحية السهم خلال عام 2015 نحو 26.2 فلس، مقابل 25.6 فلس خلال 2014.

وقرر مجلس إدارة الشركة في اجتماعه الذي عقد أمس، التوصية للعمومية العامة بتوزيع ارباح نقدية بواقع 25 فلسا.

يذكر أن صافي ربح الشركة خلال فترة التسعة أشهر بلغ بحوالي 1.599 مليون دينار، مقارنة بصافي ربح بنحو 3.627 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2014، بانخفاض نسبته 56% تقريباً.

وتتخصص «الشركة» في تجارة النفط الخام والمنتجات البترولية، والاستثمارات الاستراتيجية والمشاريع المشتركة في مجالات تخزين البترول، بالإضافة للقيام بأعمال أخرى .ويبلغ رأسمالها 15.22 مليون دينار، موزعا على نحو 152.25 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

«بنك قطر الوطني»: توقعات بارتفاع النفط إلى 44 دولاراً خلال 2016

توقع تقرير مجموعة بنك قطر الوطني «QNB»، أن تبلغ أسعار النفط 44 دولاراً للبرميل خلال 2016، وذلك وفقا لواحد من سيناريوهات اعتمدها لقياس تأثير وجهات النظر المختلفة على الأسعار.

وأضاف التقرير، أن هذا السيناريو مبني على افتراضات استمرار النمو في الطلب، وخفض الإمدادات من الولايات المتحدة، وارتفاع الصادرات الإيرانية، واستقرار الإنتاج لدى بقية دول الأوبك.

وأشار إلى إنه وفقاً للسيناريو الآخر الأكثر تشاؤما، فإن نمو الطلب سيكون مكبوحا أكثر مما هو عليه في السيناريو الأساسي، ونمو المعروض سيكون أكثر قوة، لذلك فإن أسعار النفط ستبلغ 36 دولارا للبرميل.

ويفترض هذا السيناريو أن يتراجع نمو الطلب أكثر ليبلغ حوالي 0.9 مليون برميل في اليوم، أي مكافئ لحجم نمو الطلب في عام 2014. كما يفترض أن منتجي النفط الصخري الأمريكي لن يقلصوا من إنتاجهم وسينجحون في الإبقاء على مستويات الإنتاج الحالية.

ورجح في السيناريو المتفائل، أن يشهد المعروض تراجعا كبيرا مع نمو قوي في الطلب، ليبلغ متوسط أسعار النفط 50 دولارا للبرميل، مشيراً إلى أن الاضطرابات الأخيرة في أسواق النفط تؤكد أنه من الصعب التنبؤ بمستقبل هذه الأسواق.

ويفترض هذا السيناريو أن النمو القوي في الطلب الذي حدث في عام 2015 والذي بلغ 1.6 مليون برميل في اليوم سيستمر في عام 2016، ومن المزمع أن يتقلص المعروض الأمريكي أكثر من المتوقع بواقع 0.6 مليون برميل في اليوم.

وأشار إلى أنه يفترض أن تضيف إيران مقدار 0.3 مليون برميل في اليوم فقط بنهاية عام 2016. ومن المتوقع أن يتم خفض إنتاج دول أوبك الأخرى قليلا، ربما بسبب عوامل جيوسياسية أو أمنية. وقال التقرير إن أسواق النفط عانت من ارتفاع الفائض في المعروض منذ بداية عام 2014، وقد أدى تراكم المخزون إلى انخفاض حاد في أسعار النفط من 115 دولارا أمريكيا للبرميل في منتصف عام 2014 إلى 34 دولارا أمريكيا في الوقت الحاضر.

وأضاف أن أحدث البيانات تشير إلى أن سوق النفط بدأ في التكيف ببطء مع الاختلال بين الطلب والعرض، إذ يشجع انخفاض الأسعار على زيادة استهلاك الطاقة، كما يدفع بمنتجي النفط عالي التكلفة خارج السوق وسيعمل المسار الذي يأخذه تكيف السوق فضلاً عن تأثير الصدمات الجديدة على تحديد أسعار النفط في عام 2016.